مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد الثامن العدد الثاني، ديسمبر
2025، ص ص163- 196
Arts & Humanities Journal
Vol. 8, Issue no. 2, December,
2025, pp.163-196

Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561

أثر الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة (1990- 2022)

الدكتور/ محمد أحمد علي مسعد الشرفي

أستاذ العلوم الإدارية المساعد– رئيس قسم إدارة الأعمال،
جامعة الضالع، اليمن

Alsharafy11111@gmail.com
جوال/ واتساب: 00966771745407

تاريخ استلام البحث: 9/ 11/ 2025 **تاريخ قبوله للنشر: 17/ 11/ 2025**

موقع المجلة: https://taiz.edu.ye/tujr/index.php/ahs

أثر الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة (1990- 2022)

د. محمد أحمد علي مسعد الشرفي

أستاذ العلوم الإدارية المساعد– رئيس قسم إدارة الأعمال، جامعة الضالع، اليمن

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الأثر المباشر للاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة 1990– 2022. وذلك من خلال استعراض أهم المحطات السياسية المفصلية ومناقشة التغيرات التي طرأت فيها على مؤشرات التنمية البشرية. ولهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لجمع وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالدراسة، ومن ثم تحديد طبيعة العلاقة بين متغيراتها على المستويين الكلي والمرحلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: التحقق من وجود علاقة طردية قوية ومباشرة بين التنمية البشرية والاستقرار السياسي في اليمن خلال فترة الدراسة، حيث ارتبطت مؤشرات التنمية البشرية بشكل وثيق بمدى الاستقرار السياسي في كل مرحلة زمنية، وقد أدى انعدام الاستقرار السياسي إلى تصنيف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة جداً، خاصة في سنوات الحرب (2015– 2022). وأوصت الدراسة بضرورة ترميم وإصلاح المؤسسة الدستورية بصفتها السبيل الوحيد الذي يضبط العلاقة بين جميع المكونات اليمنية، والعمل على تحييد قطاع الخدمات، وإعداد خطط إنعاش اقتصادي عاجلة تركز على الاستثمار في رأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التنمية، التنمية البشرية، الاستقرار السياسي، اليمن.

The impact of political stability on human development indicators in Yemen (1990-2022)

Dr. Mohammed Ahmed Ali Musaed Al-Sharafi

Head of Business Administration Dept.
Al-Dhala' University

Abstract

This study aimed to measure and analyze the direct impact of political stability on human development indicators in Yemen during the period 1990–2022. This was achieved by reviewing key political junctures and discussing the changes that occurred in these human development indicators. To this end, the study adopted a descriptive-analytical approach to collect, analyze, and interpret the study data, and then to determine the nature of the relationship between its variables at both the macro and phased levels.

The study concluded with a number of findings, most notably: the existence of a strong and direct positive relationship between human development and political stability in Yemen during the study period. Human development indicators were closely linked to the degree of political stability at each point in time. Political instability led to Yemen being classified as a country with very low human development, particularly during the war years (2015–2022). The study recommended the necessity of restoring and reforming the constitutional institution as the only way to regulate the relationship between all Yemeni components, working to depoliticize the services sector, and preparing urgent economic recovery plans that focus on investment in human capital.

Keywords: Development indicators, human development, political stability, Yemen.

المقدمة

تعبّر التنمية البشرية عن أحد المسارات الرئيسة للتنمية الشاملة، والمحور الرئيس الذي تقوم عليه؛ إذ إنَّ الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها، وصاحب الحق فيها. ولذا، فإنها تهدف إلى تأهيل الإنسان، ورفع كفاءته، وضمان الرفاهية له في حياته في جميع جوانبها: التعليمية، والصحية، والاقتصادية، ومع ذلك لن تُؤتي ثمارها إلا عن طريق النشاط الإنساني المتكامل والمتجدد.

وفي اليمن، فقد تنوعت مستويات التنمية البشرية تبعاً لتقلب النظام السياسي واستقراره خلال الفترة من 1990– 2022، إذ شهدت بعض السنوات استقراراً نسبياً في النظام السياسي، بينما شهدت بعض السنوات تقلبات سياسية جراء الاحتجاجات والثورات والانقلاب العسكرية التي شهدها النظام السياسي من فترى لأخرى. وانطلاقاً من ذلك، فقد رأى الباحث أن من الضرورة بمكان وضع إطار بحثي محدد لتقييم العلاقة بين المتغيرين من خلال ما تتضمنه هذه الدراسة، والتي بدأت في الإطار المنهجي كما يأتي:

إشكالية الدراسة:

شهد مؤشرات التنمية البشرية تدهوراً حاداً، وصل إلى مستويات منخفضة جداً مقارنة بدول العالم، بالتزامن مع فترات طويلة من الاضطراب السياسي والنزاع المسلح الذي عاشته البلاد منذ إعلان الوحدة اليمنية في العام 1990 وحتى 2022. مما يثير التساؤل حول طبيعة ودرجة الأثر الذي مارسه الاستقرار السياسي كبيئة حاضنة على مستوى التنمية البشرية كهدف ونتيجة. وذلك في ضوء أن مؤشرات التنمية البشرية قد تذبذبت بشكل واضح في المراحل السياسية المختلفة (1990– 2022)؛ ما يؤكد الارتباط بينهما، ويستوجب تحليلاً لقياس هذا الأثر.

ووفقاً لذلك، يمكن صياغة التساؤلات المنهجية للدراسة على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية والاستقرار السياسي في اليمن خلال الفترة 1990– 2022؟

التساؤل الثاني: ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة 1990– 2022؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في المشكلة البحثية، واستناداً إلى المنطق العلمي والقراءة الاستطلاعية للمحطات السياسية الرئيسية في اليمن خلال الفترة 1990– 2022، والمؤشرات الدولية، وضعت الدراسة فرضيتين بحثيتين تسعى هذه الدراسة إلى التحقق منهما:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة طردية قوية بين مستوى الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة 1990– 2022.

الفرضية الثانية: ارتبط الأداء المرحلي لمؤشرات التنمية البشرية في اليمن بمدى التذبذب في مستوى الاستقرار السياسي خلال المراحل الزمنية (1990– 2022).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإسهام المعرفي ورفد المكتبة اليمنية والعربية عموماً بمواضيع تخص التنمية البشرية وعلاقتها بالاستقرار السياسي، وتحديداً في تحليل وتقييم الأثر المرحلي والمباشر لغياب الاستقرار السياسي، وكذلك المشاركة في رفد المهتمين وصناع القرار بالبيانات اللازمة للارتقاء بمستوى التنمية البشرية، ومعالجة المخاطر التي تعيق طريقها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة –بصفة رئيسية– إلى قياس وتحليل أثر الاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية في اليمن خلال الفترة 1990– 2022؛ وتتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1– توضيح المراحل الزمنية للنظام السياسي في اليمن خلال الفترة 1990– 2022.

2– قياس مستوى التنمية البشرية في اليمن من خلال أبرز مؤشراتها خلال الفترة 1990– 2022.

3– تحديد وقياس العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية والاستقرار السياسي في اليمن.

4– تفسير تذبذب مؤشرات التنمية البشرية في ضوء الاستقرار السياسي في اليمن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف جمع البيانات الخاصة بالدراسة في مختلف المراحل الزمنية التي مر بها النظام السياسي في اليمن، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث، ودرست موضوع التنمية البشرية في ظل الأزمات السياسي والصراعات والحروب على التنمية، والتنمية البشرية على وجه الخصوص، وأبرزها كالآتي:

- دراسة الصلوي، ياسر حسن (2022). بعنوان: الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014م. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الحرب وعدم الاستقرار في اليمن في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014. وخلصت الدراسة إلى أن الحرب الأهلية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها اليمن منذ نهاية العام 2014، أدا إلى انخفاض قيمة مؤشر التنمية البشرية، وقد كانت بحال أفضل في السنوات قبل العام 2014.
- دراسة السرحان، حسين أحمد (2015)، بعنوان: أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003.هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية البشرية في العراق قبل وبعد العام 2003. وأظهرت النتائج أن التغير السياسي بعد العام 2003 أنتج عد استقرار سياسي في العراق، ومن ثم أثر في اتجاهات التنمية الاقتصادية وأدى إلى تراجع التنمية البشرية في العراق.
- دراسة عبد دبعون، حسون؛ ومظلوم، زينب علي (2023)، بعنوان: أثر المحددات السياسية على التنمية البشرية في العراق. هدفت الدراسة إلى معرفة ما آلت إليه التعددية الحزبية والفساد السياسي والعنف والديمقراطية التوافقية من أحداث أثرت سلباً على تحقيق عجلة التنمية البشرية في الدولة. خلصت الدراسة إلى أن للمحددات السياسية أثر كبير على تحقيق التنمية البشرية من خلال ضعف القطاع التعليمي ونقص في توفير الخدمات الصحية وتدهور النشاط الاقتصادي.
- دراسة الموشكي، إسماعيل أحمد علي (2019)، بعنوان: تأثير النزاع المسلح في ظل

فجوة المعرفة على البعد التعليمي للتنمية البشرية في اليمن. هدفت الدراسة إلى الكشف عن فجوة المعرفة في اليمن للسنوات 2015– 2017 ومقارنتها مع المملكة العربية السعودية وعُمان، بالإضافة إلى المقارنة مع مؤشرات المعرفة التي حققتها دول في العالم. خلصت الدراسة إلى أن مستوى المعرفة في اليمن لا يتجاوز ربع مؤشر المقياس العالمي، خاصة في الأعوام 2015– 2017، مما يتبين أن هناك تأثير مباشر ومستقبلي للنزاعات المسلحة على تعليم وتنمية رأس المال البشري في اليمن.

- دراسة مويار، جوناثا دي؛ وآخرون (2019)، بعنوان: تقييم الحرب على التنمية في اليمن. هدفت الدراسة إلى فهم تأثير النزاع في اليمن على مسارات التنمية البشرية. خلصت الدراسة إلى أن الحرب في اليمن منذ العام 2015 كانت من أكثر الحروب والنزاعات تدميراً منذ نهاية الحرب الباردة، وأدت إلى أعاقت التنمية لمدة 21 سنة خلال الخمس السنوات الأولى، وسيزيد تراجع التنمية كلما استمرت الحرب.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تظهر الدراسات السابقة التي تم استعراضها آنفاً اهتماماً كبيراً في تأثير عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح على مسارات التنمية البشرية، سواء في اليمن تحديداً بعد العام 2014، أو في سياقات إقليمية مثل العراق، وخلصت مجمل تلك الدراسات إلى نتيجة تكاد تكون محل إجماع بينها، مفادها أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على مؤشرات التنمية البشرية.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة –رغم أهميتها– هو أن هذه الدراسة تقدم إطاراً زمنياً أوسع يغطي الفترة (1990– 2022)، مما يتيح تتبع التغيرات الطارئة على مؤشرات التنمية البشرية عبر مراحل الاستقرار السياسي النسبي (قبل 2011)، وفترات الصراع المسلح (ما بعد 2015)، وما بينهما. كما أن هذه الدراسة تحلل طبيعة ودرجة العلاقة الطردية بين الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية البشرية كافة (التعليم، الصحة، الدخل، البطالة، الفقر)، وليس مجرد رصد تأثير النزاع فقط، وذلك عبر فحص الفرضية القائلة بوجود ارتباط مرحلي بينهما في جميع المحطات السياسية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

لضمان الوضوح والدقة العلمية، تقتضي الدراسة تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي اعتمدت عليها الدراسة لتفسير متغيراتها، وأبرزها ما يأتي:

1– مفهوم التنمية البشرية.

برز مصطلح التنمية البشرية مطلع تسعينات القرن الماضي، ليعبر عن تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بصفة متساوية، باعتباره حقاً مكفولاً للبشر دون استثناء. وقد عرف بعضهم التنمية بأنها "عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي؛ بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم وزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع بصفة عادلة يضمن رفع مستوى رفاهيتهم، وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية المستدامة في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن(انظر: تقرير التنمية البشرية، 1990)

2– مفهوم الاستقرار السياسي.

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية، واحتواء الصراعات التي قد تحدث دون استخدام العنف السياسي(نيفين، 1988، ص5)، وقوة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الداخلية وتطويعها لخدمة المصالح القومية، وأيضاً قدرتها على حماية أمنها القومي من التدخلات الخارجية. ومن أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي: (الدرمكي، 2012، ص140– 147) نمط الانتقال السلمي للسلطة، وشرعية النظام السياسي، وغياب العنف السياسي، واختفاء الحروب الأهلية والحركات المتمردة، وحجم المظاهرات والاحتجاجات ضد السلطة، واختفاء الولاءات التحتية، وقلة الهجرة الداخلية والخارجية، وغيرها.

وفي المقابل، يعبر عدم الاستقرار السياسي عن إخفاق النظام السياسي في التعامل الناجح مع الأزمات التي تواجهه، أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية، مما يؤدي إلى بروز مؤشراته، كتآكل شرعية نظام الحكم، وتفجر العنف السياسي، وفقدان مؤسسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام (الصلوي، 2022، ص471).

المطلب الأول: النظام السياسي في اليمن (لمحة تاريخية).

لم يعرف النظام السياسي في اليمن استقراراً حقيقياً منذ سقوط النظام الملكي وإعلان الجمهورية العربية اليمنية في العام 1962 –إلا في مراحل زمنية محدودة وبشكل نسبي– إذ شهدت اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) حرباً أهلية ضارية دامت ثماني سنوات بين الملكيين والجمهوريين، وما إن وضعت الحرب أوزارها إلا وأعقبها سلسلة من الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية خلال العقد التالي. (مجموعة الأزمات الدولية، 2011، ص2).

وأما جنوب اليمن فلم يكن أفضل حالاً من شماله، فمنذ إعلان الاستقلال من الاحتلال البريطاني في العام 1967، شهد النظام السياسي اضطراباً واسعاً إثر الخلافات الحادة والصراعات المسلحة بين فصائل الحزب الاشتراكي الحاكم –آنذاك– والتي اتسعت وآلت إلى صراع مسلح بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي (حروب المناطق الوسطى) استمرت من 1972– 1979 (الطويل، 2009، ص24– 26).

وعلى الرغم من أن الوحدة اليمنية بين الشطرين قد حققت مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة للجمهورية اليمنية، إلا أن الأزمات السياسية والصراعات المسلحة ظلت مستمرة، وهو ما أثر في استقرار النظام السياسي. لذا، وبهدف تحليل هذا الأثر على مؤشرات التنمية البشرية، يُقسم الباحث المراحل التاريخية للنظام السياسي في الفترة 1990– 2022، إلى مراحل زمنية محددة بناء على مدى الاستقرار السياسي السائد فيها، تمهيداً لقياس أداء المؤشرات التنموية في كل مرحلة، وهي كما يأتي:

– المرحلة الأولى 1990– 2011.

شكلت الوحدة اليمنية نقطة تحول في التاريخ اليمني الحديث بجميع جوانبه وأبعاده السياسية والاقتصادية المختلفة، ومن خلالها شهد النظام السياسي استقراراً نسبياً خلال السنوات الأولى من عمر الوحدة على الرغم من الضغوطات السياسية والاقتصادية التي واجهها؛ حيث أفرزت الوحدة واقعاً سياسياً جديداً تمثل في: التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، وانتهاج التعددية السياسية والحزبية، وإتاحة العمل السياسي الجماهيري من خلال منح الحق للمواطن في إنشاء وتكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية، وضمان حقوق الإنسان، والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات

الدولية، وإصدار قانون السلطة المحلية، وغيرها(دستور الجمهورية اليمنية، 2001، المواد: 4، 5، 6، 58، 119، 137، 145).

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الوحدة اليمنية في الإطار الدستوري والقانوني، بوصفها مرتكزاً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية، إلا أنَّها واجهت الكثير من العراقيل، نظراً للتركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثتها دولة الوحدة، بالإضافة إلى الضغوطات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها بعض الدول كالولايات المتحدة والسعودية والكويت، عقب الموقف اليمني المساند للعراق خلال اجتياح العراق للكويت في العام 1990؛ وهو ما جعل الفترة الانتقالية –آنذاك– تذهب دون تهيئة الأرضية المناسبة للاندماج الكامل بين الشطرين؛ لتتصاعد الخلافات السياسية بين شريكي الوحدة، وتؤول بعد ذلك إلى حرب أهلية في العام 1994 (مجموعة الأزمات الدولية، 2011، ص3)، وعقب الحرب شهدت اليمن حركة تنموية بالتزامن مع إعلان الحكومة اليمنية تنفيذ برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي في العام 1995 على مرحلتين ينتهي في العام 2005 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1996، 2000).

ظلت مخلفات حرب صيف 1994 مؤثرة على النظام السياسي؛ إذ تعامل حزب المؤتمر الحاكم مع شريكه في الحزب الاشتراكي من منطلق المنتصر في الحرب، وعمد إلى تعديلات دستورية واسعة لصالح السلطة التنفيذية، وشخصية رئيس الجمهورية بشكل خاص، أثرت على العملية السياسية، وهو ما تسبب لاحقاً بسخط شعبي، وظهور الحراك الجنوبي في العام 2007، كمنظمة سياسية تحظى باهتمام إقليمي ودولي، تطالب بحقوق الجنوبيين، وتدعو بفك الارتباط عن الشمال. وفي نفس السياق، شن النظام اليمني حرباً واسعة على جماعة الحوثيين (أنصار الله لاحقاً) في محافظة صعدة شمال اليمن في ست جولات متقطعة استمرت من 2004– 2010 (الشرفي، 2021، ص93– 95)، لم يستطع النظام خلالها القضاء على الحركة، وإنما جعل منهم قوة مكنتهم من الوصول إلى السلطة فيما بعد.

أما العملية الديمقراطية في هذه الفترة، فقد كان التحول الديمقراطي يفتقر للأرضية الصحيحة التي تبنى عليها العملية الديمقراطية سواء من حيث مراعاة خصوصية المجتمع والتدرج في السلم الديمقراطي، أو بناء المؤسسات والقنوات السياسية السليمة؛ ولهذا السبب، ظلت عملية التحول الديمقراطي –في السنوات الأولى من عمر الوحدة–

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

مقرونةً بالحزبين الحاكمين المتعارضين في الأداء والمصالح، مع تجاهل القوى السياسية الأخرى، ومن ثم سيطرة حزب المؤتمر الحاكم على السلطة واستفراده بها، في حالة من غياب التوازن السياسي، وبالتالي اخفاق أحزاب المعارضة بالفوز في أي انتخابات تمكنها من الوصول إلى السلطة، حتى بعد تشكيل "تكتل اللقاء المشترك" المعارض في العام 2003؛ وهو ما أدى إلى تصاعد المناكفات السياسية بين الحزب الحاكم والمعارضة، والتي خلقت تزايداً للسخط الشعبي على النظام السياسي، وتصاعد الاحتجاجات والمسيرات الشعبية المنددة بسياسة النظام، وصولاً إلى انفجار الوضع في فبراير 2011، بخروج مظاهرات شعبية قادتها أحزاب المعارضة (تكتل اللقاء المشترك) للمطالبة بإسقاط النظام ورحيل رموزه عن السلطة، بالتزامن مع ما عُرف بـ"ثورات الربيع العربي" التي انطلقت في عدد من الدول العربية (الشرفي، 2024، ص98– 104).

– المرحلة الثانية: 2011– 2014.

أدت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام في اليمن في العام 2011 إلى دخول اليمن مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي؛ إذ تجاوزت المظاهرات الشعبية السلمية إلى صراعات عسكرية بين السلطة والمعارضة، تسبب بانفلات أمني، وتهالك المنظومة السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في احتواء الموقف من خلال تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وعمل تسوية سياسية ضمن ما أُسمي بـ"المبادرة الخليجية"، إلا أن تلك المبادرة تجاهلت المطالب الرئيسية للاحتجاجات الشعبية، كإسقاط النظام ومكافحة الفساد وتحقيق الدولة المدنية الحديثة، وتحولت للبحث عن مصالح الدول الراعية للمبادرة (الشرفي، 2021، ص98– 100).

وطبقاً للمبادرة الخليجية، فقد انطلق مؤتمر الحوار الوطني الشامل بين المكونات السياسية والمجتمعية اليمنية في مارس 2013 بإشراف الأمم المتحدة، وتأييد شعبي وإقليمي ودولي واسع، توافق المتحاورون فيه على مجموعة الرؤى التي شكلت –من الناحية النظرية– حلاً جذرياً للأزمة اليمنية، وإطاراً لبناء الدولة الحديثة (وثيقة الحوار الوطني، 2013، ص15)، إلا أن تدخلات تلك الدول وما صحبها من تشتت القوى السياسية اليمنية في تنفيذ أجندات خارجية أفشلت الحوار الوطني، وتعذر تطبيق مخرجاته(الشرفي، 2024، ص171)، لتعود الأزمة السياسية إلى الواجهة من جديد.

وقد ساعدت الخلافات السياسية الحادة بين شركاء السلطة –آنذاك– من حزب المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم على تفكيك المنظومة السياسية وتردي الوضع الأمني والاقتصادي في المجتمعات اليمنية، كما أدى إلى صعود قوى سياسية ناشئة كحركة أنصار الله –المناهضة للسياسة الحكومية آنذاك– وتوسعت في محافظة صعدة والجوف، ثم محافظة عمران، لتسيطر على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 (الشرفي، 2021، ص104- 107)؛ وتنهي بذلك المرحلة السياسية الانتقالية في اليمن، ثم تدخل مرحلة جديدة من العنف المسلح.

بعد يوم واحد من سيطرة حركة أنصار الله على العاصمة صنعاء، نجحت جهود أممية ودولية في التوقيع على "اتفاق السلم والشراكة" بين مكونات الأزمة اليمنية، تضمن: تشكيل حكومة كفاءات وطنية، ومعالجة الإشكالات الاقتصادية، والعمل على إزالة عناصر التوتر السياسي والأمني، إلا أن ذلك الاتفاق لم يدم طويلا، فبعد أيام من توقيعه عاد الوضع إلى حالة العنف المسلح، ظهر فيها الصراع الطائفي بشكل أكبر ضمن دائرة الصراع الإقليمي السعودي الإيراني، وعلى وجه الخصوص بين حركة أنصار الله (ذات التوجه الشيعي)، وحزب الإصلاح (ذي التوجه السني) (المقطري، 2018، ص22).

ظلت الأزمة بين الأطراف السياسية في تصاعد مستمر، وخلقت حالة من الفراغ الدستوري بعد تقديم الرئيس "هادي" وحكومته استقالتهم؛ وهو ما دفع حركة أنصار الله إلى إصدار إعلان دستوري في 6 فبراير 2015، تضمن: حل مجلسي النواب والشورى، وتشكيل مجلس وطني انتقالي يتولى اختيار مجلس رئاسي من خمسة أعضاء، وتعيين حكومة كفاءات وطني، لكنها لم تتمكن من تطبيقه؛ بسبب معارضته من حزب المؤتمر (جناح الرئيس الأسبق صالح) (المقطري، 2018، ص24)، كما أن الإعلان لاقى معارضة إقليمية، ودولية واسعة، وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار (2201) في 15 فبراير 2015، شجب فيه بشدة الإجراءات المنفردة التي اتخذتها حركة أنصار الله في هذا الإعلان (مكتب المبعوث الخاص لليمن، 2015).

استطاع الرئيس "هادي" أن يتخلص من حالة الإقامة الجبرية التي فُرضت عليه مع أعضاء الحكومة، وتمكن من الفرار إلى مدينة عدن في 21 فبراير 2015، وأعلن منها العدول عن استقالته، واتخاذ مدينة عدن عاصمة مؤقتة له، وذلك أعطى مبرراً لحركة

أنصار الله لتوسيع سيطرتها على بقية المحافظات اليمنية، مروراً بمحافظات ذمار وإب وتعز، التي سيطرت عليها بدون مقاومة، ووصلاً إلى منطقة العند (منطقة عسكرية) في جنوب اليمن على مداخل مدينة عدن، التي حدثت فيها اشتباكات عنيفة، انتهت بسيطرة حركة أنصار الله وحلفائهم على كامل مدينة عدن، وهروب "هادي" إلى السعودية عن طريق سلطنة عمان (المقطري، 2018، ص24).

– المرحلة الثالثة 2015– 2022.

بعد سيطرت حركة أنصار الله على محافظات يمنية وصولاً إلى مدينة عدن، أعلنت السعودية عن تحالف عسكري عربي ضم (17) دولة عربية للحرب على اليمن تحت مبرر "استعادة الشرعية" في 26 مارس 2015، في عملية عسكرية أُسميت بـ"عاصفة الحزم"؛ لتدخل اليمن مرحلة جديدة ومعقدة من مراحل أزماتها، ظهرت خلالها (2015–2022) عدد من الأحداث والمستجدات السياسية في اليمن، يمكن إيجاز أبرزها بالآتي:

1– تمكنت قوات تحالف السعودية في الأشهر الأولى لعاصفة الحزم من السيطرة على خمس محافظات جنوبية، هي: عدن، ولحج، وأبين، والضالع، وشبوه، بالإضافة إلى أجزاء من محافظتي مأرب والجوف الشرقيتين، وترتب على ذلك إعلان مدينة عدن – بشكل رسمي– عاصمة سياسية مؤقتة، ومقراً لحكومة هادي (الشرفي، 2021، ص113).

2– شكَّلت الحرب على اليمن تحالفات سياسية جديدة، تمايزت خلالها المكونات السياسية بين فريقين: فريق موالي لتحالف السعودية وأغلب قياداته خارج اليمن، وهو ما عُرف بـ: "الشرعية"، وفريق آخر داخل صنعاء (حزب المؤتمر في صنعاء. وحركة أنصار الله، وحلفائهما)، والتي توافقت على تشكيل ما عُرف بـ: "المجلس السياسي الأعلى" في يوليو 2016، لتسيير أعمال الدولة، وتوحيد الجهود السياسية والأمنية والعسكرية، وقد ترتب على إنشاء هذا المجلس إلغاء الإعلان الدستوري –ضمناً– الذي أعلنته حركة أنصار الله منفردة في 6 فبراير 2015، إثر سيطرتها على السلطة في اليمن.

3– حدث نهاية العام 2017 ما عُرف بأحداث ديسمبر، وهي الأحداث المترتبة على الخلافات الشديدة بين شريكي السلطة في صنعاء (حركة أنصار الله وحلفائها، وحزب

المؤتمر، وحلفائهما)، بدأت بتراشقات إعلامية وتصاعدت وتيرتها حتى وصلت إلى اشتباكات مسلحة، شهدت خلالها العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى أحداثاً دامية بين الحليفين، وذلك بعد إعلان رئيس المؤتمر علي عبدالله صالح في 2 ديسمبر 2017 فض الشراكة مع حركة أنصار الله، ومحاولته السيطرة على السلطة، وهي الخطوة التي أدت إلى مقتله وبعض رفاقه في 4 ديسمبر (الشرفي، 2021، ص114)، بعد يومين من الحرب الدامية.

4- تسبب الحرب في ظهور جماعات وكيانات مسلحة، تسببت في تفكك مؤسسات الدولة وتجزؤ وحداتها، حيث تشكلت في المناطق الجنوبية والشرقية التابعة لحكومة هادي –آنذاك– أحزمة أمنية تابعة للمجلس الانتقالي في عدن، وشبوة، وحضرموت، وبعض المناطق الجنوبية، كما ظهرت جماعات في تعز، بالإضافة إلى سيطرت حزب الإصلاح على محافظة مأرب الشرقية وبعض المناطق المحاذية لها، كما تشكلت جماعة أخرى في تهامة بقيادة طارق صالح نجل شقيق الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، بالإضافة إلى تفرد حركة أنصار الله بالحكم في صنعاء ومحافظات شمالية أخرى، ...

5- تخللت الحرب في اليمن منذ العام 2015 عدداً من اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار بين الأطراف حتى نهاية العام 2021، ثم دخلت في هدنة طويلة الأمد –مع بعض الخروقات– في حالة من "اللاسلم واللاحرب"؛ وهو ما أثر على المسار السياسي في اليمن، في ظل الانقسام المؤسسي والجغرافي بين أطراف الصراع.

6- تسببت الحرب بآثار كارثية على اليمنيين، وأوصلت الحالة اليمنية إلى أكبر كارثة إنسانية شهدها العالم في التاريخ المعاصر (فوزي، 2017، ص131)؛ حيث حصدت الحرب ما يقرب من (59349) من اليمنيين، بين قتلى وجرحى ممن استهدفتهم آلة الحرب مباشرة، أما ضحايا الحرب من المدنيين بطريقة غير مباشرة فقد بلغوا (1483023)؛ نتيجةً لما سببته حالة الحرب من: لأمراض المزمنة، وسوء التغذية، وتفشي الأمراض الحديثة، والسموم الناتجة عن المواد الكيماوية، وأمراض أخرى(وزارة العدل، ص105، 119)، كما انعكست على جميع نواحي الحياة؛ نتيجةً لما تسببت به من تفكك المنظومة السياسية، وانهيار مؤسسات الدولة، وتمزق الجغرافيا، وتدمير البنية التحتية... إلخ.

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في اليمن وأثر الاستقرار السياسي عليها.

تُستخدم العديد من المؤشرات (التعليم، الصحة، الناتج المحلي، البطالة، والفقر) في قياس مستوى التنمية البشرية في اليمن. وفي ضوء المراحل الزمنية التي مر بها النظام السياسي –والموضحة في المطلب الأول– تسعى الدراسة في هذا المطلب إلى تحليل أداء هذه المؤشرات ورصد تذبذبها كتعبير عن الأثر المباشر لمدى الاستقرار السياسي السائد، والذي ينعكس على تكوين وتطوير راس المال البشري. ويمكن إيجاز أبرز تلك المؤشرات في الآتي:

أولاً: جودة التعليم (Quality of Education).

يُعد التعليم محور الارتكاز الذي تعتمد عليه عملية التنمية عموماً، والتنمية البشرية على وجه الخصوص. ولقد شهد مؤشر التعليم تفاوتاً واضحاً، وفقاً لتفاوت مستوى الاستقرار السياسي في سنوات الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم(1): مؤشر التعليم في اليمن لسنوات مختارة من الفترة 1990– 2020

الفئة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017	2020
نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي (%)	73	79	84,8	77	78	86	73	84
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (%)	32,20	59	46,2	69,96	64	70,8	—	72

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: الجمهورية اليمنية– المركز الوطني للمعلومات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم.

يُلاحظ من الجدول أن نسبة الملتحقين من الطلاب بالمدارس في التعليم الأساسي انحصرت بين (73%، 84%) خلال الفترة 1990– 2022؛ وهو ما يدل على أن أعداداً كبيرةً منهم لايزالون خارج المدرسة، ولم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، تُقدر نسبتهم بـ (16–27%) خلال الفترة 1990– 2022، وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة ببقية دول العالم.

كما يلاحظ في الجدول أن هناك زيادة تدريجية في نسبة أعداد الملتحقين بالتعليم؛ إذ ارتفعت بمقدار ستة أضعاف عما كانت عليه في ثمانيات القرن الماضي، إذ نسبة أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي من (25000) طالباً وطالبة في العام 1970 إلى (3410508) طالباً وطالبة في العام 2000(وزارة التربية والتعليم، 2003، ص2)؛

ليصل عدد الطلاب والطالبات إلى (6637127) طالباً وطالبة في العام 2020(الجهاز المركزي للإحصاء، 2022).

وعلى الرغم من تصاعد مؤشر التعليم في اليمن، إلا أن انتكاسات وقعت في بعض السنوات مثل العام 2005؛ وذلك نتيجة لحالة الاضطراب السياسي التي مرت بها اليمن، وما لحقه من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، خاصة في سنوات ما بعد العام 2011، عقب الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بإسقاط النظام، والتي أدت إلى تصاعد مستوى الأزمة بين الأطراف السياسية اليمنية.

أما بعد إعلان الحرب على اليمن في العام 2015، فقد شهد مؤشر التعليم تراجعاً كبيراً؛ إذ رصدت منظمات دولية أنَّ ثلاثة ملايين طفل في حاجة إلى مساعدة إنسانية؛ ليصلوا إلى مدارسهم، وأن القطاع التعليمي في اليمن تضرر تضرراً كبيراً؛ نتيجةً لحالة الفقر المتزامنة لأسر الطلاب، مع انقطاع مرتبات المعلمين وانعدام الكتب المدرسية وتعرض المدارس للتدمير الكلي أو الجزئي، واستخدام بعضها سكناً للنازحين أو ثكنات عسكرية للجماعات المسلحة؛ وهو ما زاد من ازدحام الطلاب في المدارس، في ظل زيادة عدد السكان وتوقف إنشاء مدارس حكومية جديدة (تقرير الأوتشا، 2019، ص48).

وفيما يخص الإلمام بالقراءة والكتابة، فقد سجلت اليمن تقدماً في القضاء على الأمية منذ العام 1990، كما هو مبين في الجدول رقم (1)؛ إذ سجلت اليمن نمواً في معدل القراءة والكتابة من (32,20– 69,96– 72%) خلال الأعوام 1990– 2005– 2022، لكن تلك النسب –رغم نموها– تبقى دون المتوسط العالمي البالغ (85%) في كل السنوات المذكورة(الإسكوا، 2015، ص74)؛ إذ وصل عدد الأميين –وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء– في العام 2022 إلى أكثر من (6,380,763) من الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر، أي: ما يمثل (29.2%) من إجمالي عدد السكان، وهي النسبة الأعلى في العالم(الكبسي، 2015). الأمر الذي يمثل أكبر عائق من عوائق التنمية البشرية في اليمن.

وفيما يتعلق بجانب الإنفاق على التعليم، فقد شهد نمواً منذ العام 1990، حتى العام 2010، ثم تراجع بعد ذلك؛ نتيجةً للحرب التي شهدتها اليمن، يوضح ذلك الجدول رقم (2) الآتي:

جدول رقم(2): متوسط الإنفاق على التعليم في اليمن لسنوات مختارة خلال الفترة 1990– 2022

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014	2020	2022
الإنفاق على التعليم (بالمليار ريال)	61	23	89	165	286	186	—	—
الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي (%)	17,07	19,20	17,68	13,95	14,09	16,2	—	—
الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي(%)	4,9	4,50	5,6	4,75	1,19	3,50	—	—

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: الجمهورية اليمنية– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للسنوات المذكورة؛ الجمهورية اليمنية– المركز الوطني للمعلومات؛ إبراهيم محمد صالح، مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، القاهرة: جامعة عين شمس، العدد41، الجزء3، 2017، ص29.

يتبين من بيانات الجدول السابق أن الإنفاق على التعليم يمثل نسبة بسيطة من إجمالي الإنفاق الحكومي في كل سنوات الدراسة؛ إذ انحصر بين (61، و286) مليار ريال يمني خلال السنوات 1990، و2010، بنسبة تقدر (17,07%، 14,81%) من إجمالي الإنفاق الحكومي، و(4,9%، 1,19%) من إجمالي الناتج المحلي؛ ونتيجةً لما شهدته اليمن من متغيرات سياسية عقب أحداث فبراير 2011، وما لحقها من أضرار على الاقتصاد الوطني، فقد تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم؛ ليسجل مبلغ (186) مليار ريال في العام 2014، أي: بنسبة (16,2%) من الإنفاق الحكومي، و(5,6) من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من عدم قدرة البحث الحصول على معلومات حول معدل الإنفاق الحكومي على التعليم منذ بداية الحرب على اليمن في العام 2015، غير أن مما لا شك فيه أن مخصصات التعليم من الموازنة العامة تراجعت عما كانت عليه قبل الحرب. هذا التدهور في جودة الخدمات الصحية والتعلمية الناجم عن التفكك المؤسسي (مثل نقل البنك المركزي وقطع الموازنات التشغيلية) يتفق مع ما خلصت إليه دراسة الصلوي (2022) وتقرير الإسكوا (2018)، اللذان أكدا أن الأزمات السياسية لا تؤدي فقط إلى تدمير البنية التحتية، بل تآكل القاعدة المالية اللازمة لاستدامة الخدمات الأساسية.

ثانياً: مستوى الرعاية الصحية (Level of Health care).

تعد الصحة من أكثر القطاعات الحيوية ارتباطاً بحياة الفرد وتنمية قدراته، ومن المؤشرات المهمة لقياس التنمية البشرية بوصفها أحد مسارات التنمية؛ إذ تُقاس قدرة الشخص على العمل والإنتاج بواسطة مجموعة من المؤشرات الفرعية في ذلك، كمعدل الوفيات، ونسبة الإنفاق على الصحة، وعدد الأطباء، وغيرها من المقاييس، التي شهدت من خلالها اليمن ارتفاعاً وانخفاضاً في مستوى التنمية البشرية خلال الفترة 1990–2022، كما هو موضح في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول رقم(3): معدل وفيات الأطفال والأمهات في اليمن لسنوات مختارة في الفترة 1990– 2020.

الفئة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2022
معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000)	142	75,36	67,37	61,31	64	48	54,74	60
معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000) مولود حي	430	410	301	242	192	169	183	500

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: الجمهورية اليمنية–وزارة الصحة، تقرير وضع المرأة في اليمن 2022؛ الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

يتبين من الجدول السابق أن اليمن شهدت تحسناً متصاعداً في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة خلال الفترة 1990– 2015؛ إذ تناقص العدد إلى (48) حالة وفاة في العام 2015، مقارنة بـ (142) طفلاً في العام 1990، لكن هذا التحسن كان دون المستوى العالمي البالغ (43) حالة، أمَّا السنوات التي تلت العام 2015 فقد عاود معدل وفيات الأطفال دون الخامسة الارتفاع؛ نظراً لحالة الحرب الدائرة في اليمن وما خلفته من نقص في الغذاء والدواء(الإسكوا، 2018،ص33)؛ إذ ارتفعت حالات الوفاة من (55) حالة في العام 2014 إلى (58) حالة في العام 2019؛ ليصل العدد إلى (60) حالة وفاة لكل (1000) طفل في العام 2022، كما شهدت اليمن معدل وفيات مرتفعة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (5– 24) سنة من (20) حالة وفاة في العام 2014 إلى (37) في العام 2019 (وزارة التخطيط، 2020، ص7).

كما يظهر الجدول رقم (3) انخفاض نسبة وفيات الأمهات تدريجياً بحسب السنوات 1990– 2022؛ حيث انخفضت من (340) حالة وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في العام 1990، إلى (301) في العام 2000، ثم انخفضت إلى (169) في العام 2015، ومع ذلك، عاودت الارتفاع من جديد خلال سنوات الحرب 2015– 2022؛ إذ وصلت إلى (187) حالة وفاة لكل (100) ألف ولادة حية في العام 2020، و(500) حالة في العام 2022[*].

يُضاف إلى ذلك، أن تقارير دولية أشارت إلى معاناة المرأة اليمنية الحامل، وذكرت وفاة ما يقرب من (1400) امرأة في عام 2017؛ بسبب مضاعفات أثناء الحمل والولادة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، ص37)، وأن ما يقارب من (520,000) يعانين من مشاكل صحية، و(87,000) من الحوامل مصابات بمضاعفات تهدد حياتهن، وحوالي (1,1) مليون امرأة من النساء الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية (المجلس الوطني للسكان، 2020، ص8)؛ وذلك كله نتيجةً للحرب على اليمن منذ العام 2015.

جدول رقم(4): معدل الإنفاق على الصحة في اليمن لسنوات مختارة من الفترة 1990– 2022

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2022
الإنفاق على الصحة (بالمليون ريال)	1443	4515	20063	47919	108920	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الإنفاق على الصحة من الإنفاق الحكومي(%)	4,1	3,77	3,99	4,10	4,80	2,2	ـــــ	ـــــ
الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	ـــــ	1,2	1,14	1,60	1,71	4,3	ـــــ	ـــــ

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: الجمهورية اليمنية– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للسنوات المذكورة؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، 2015.

يبين الجدول السابق أنَّه على الرغم من ارتفاع المبالغ المالية المخصصة للإنفاق

* يبدو أن الرقم (500) أكبر من المتوقع، بحسب تقديرات السنوات التي قبلها، لكن هكذا ورد بحسب تقديرات وزارة الصحة– استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة 2022. (انظر: اللجنة الوطنية في اليمن، تقرير وضع المرأة في اليمن 2022، ص43).

على الصحة إلى (108920) مليون ريال في العام 2010، مقارنة بـ (1443) مليون ريال في العام 1990، إلا أنَّ النسبة ثابتة تقريباً إذا ما قارناها بزيادة في عدد السكان وارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تتراوح نسبة الإنفاق على الصحة بين (4,1–4,80%) من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة من 1995– 2015؛ وهو ما يكشف استمرار تدني الإنفاق الحكومي على الصحة في اليمن، وبالتالي تدني الخدمات الصحية الحكومية المقدمة للمواطنين.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على الصحة بعد العام 2011، فقد تراجع تراجعاً كبيراً؛ نتيجةً للخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها اليمن عقب الأزمة السياسية في العام 2011، والحرب على اليمن منذ العام 2015؛ إذ انخفضت نسبة الإنفاق على الصحة لتصل إلى (2,2%) من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2015؛ وهو ما جعل حوالي (6,8) ملايين شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات صحية نهاية 2011، و(8,4) ملايين شخص نهاية العام 2014، ثم إلى ما يقرب من نصف السكان في (تقرير الأوتشا، 2012، و2019).

وعلى الرغم من عدم حصول الباحث على بيانات للإنفاق الحكومي على الصحة في السنوات الأخيرة 2015– 2022، إلا أنَّ الصحة في اليمن وصلت إلى أدنى مستوياتها؛ نتيجةً للحرب وما خلفته من انهيار في المنظومة الاقتصادية، كما خلفت دماراً واسعاً لعدد من المنشآت والمرافق الصحية ونقص في الكوادر والإمدادات والنفقات التشغيلية، وتلف المستلزمات الطبية وشح الأدوية؛ وهو ما جعل نسبة كبيرة من السكان بحاجة إلى مساعدات صحية، أي: ما يقدر عددهم (20) مليون شخص في العام 2021 (البنك الدولي، 2021، ص4).

كما تشهد الإصابة بالأمراض المزمنة (أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري...) زيادة مستمرة؛ نظراً لتدهور الوضع الصحي في اليمن جراء الحرب منذ العام 2015. وتُوضح بعض التقارير أن إجمالي عدد الحالات المرضية المبلَّغ عنها وصلت إلى (1,176,906) حالة في عام 2014؛ لتصل إلى (4,484,249) حالة في عام 2018؛ نتيجةً لانتشار الأوبئة(الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، ص44)، بينما تقدر إحصاءات عدد الحالات التي تعاني من إعاقة (2,332,289) حالة؛ لتصل إلى نسبة (8%) حالة إعاقة من إجمالي عدد السكان(اللجنة الوطنية للمرأة، 2022، ص46).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات التنمية البشرية، وهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي. ويُعرف بأنه القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة في الغالب داخل حدود الدولة(اليساني، 2015، ص628)، وقد شهدت اليمن اضطراباً في معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؛ نتيجةً للتقلبات السياسية والاقتصادية التي صاحبت تلك الفترة؛ إذ مر الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بأربع مراحل في الفترة 1990– 2022، هي: مرحلة الانكماش 1990– 1995، ومرحلة النمو النسبي 1996– 2011، ومرحلة التراجع 2011– 2014، ثم مرحلة الانهيار بعد إعلان الحرب على اليمن في العام 2015، كما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم(5): الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ونصيب الفرد منه (القدرة الشرائية) لسنوات مختارة من الفترة 1990– 2020

الفئة	1991	1995	2000	2005	2010	2014	2015	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	5،93	5,158	10,86	19,05	29,3	40,143	37,73	18,84	21,6
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2,7	ـــــ	3,4	5,8	8	,20–	28,1–	2,1–	1,5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	465	336	582	863	1159	1673	1488	1025	1017

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: الجمهورية اليمنية– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2010، 2013؛ بيانات البنك الدولي؛ الجمهورية اليمنية– المركز الوطني للمعلومات؛ الجمهورية اليمنية– وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر 2011–2015.

يُظهر الجدول السابق مدى تأثير الأحداث والمواقف السياسية في اليمن على الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال: أسهم موقف اليمن المساند للعراق في حرب الخليج الثانية، وحرب صيف 1994 في تناقص الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ وصل إلى (5,1) في العام 1995 مقارنة بـ (5،9) في العام 1991، ووصل نصيب الفرد منه إلى (582) دولاراً في العام 1995، مقارنة بـ (465) دولاراً في العام 1991.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تصاعداً منذ العام 1996، وسجل ما يقرب من (10,869، و19,05) مليار دولار في العام 2000، و2005، ثم إلى (29,3) مليار دولار في العام 2010؛ ليتجاوز مبلغ (40,143) مليار دولار في العام 2014؛ ويُعزى ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري الذي أعلنته الحكومة منذ العام 1995، بالإضافة إلى ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار النفط في اليمني المصدر من (51,5) دولار للبرميل في عام 2005 إلى (63,0) دولار للبرميل في عام 2006، ومن ثمَّ ارتفاع القيمة الإجمالية لصادرات النفط من (3,1) مليارات دولار إلى (4,0) مليارات دولار خلال الفترة نفسها(وزارة التخطيط، 2007، ص24، 25).

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000– 2010)، إلا أنَّ بعض السنوات فيها شهدت تراجعاً نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، مثل ما شهده العام 2006، الذي انخفض إلى (3,3%) مقارنة بـ (4,6%) في العام 2005؛ نتيجةً لانخفاض كمية إنتاج النفط الخام إلى حوالي (133,4) مليون برميل مقارنة بحوالي (46,1) مليون برميل في عام 2005(وزارة التخطيط، 2007، ص24، 25).

أما فترة ما بعد العام 2011، فقد شهدت تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12%) عقب أحداث فبراير 2011؛ إذ أفادت تقارير إلى أن هناك تراجعاً في نسبة الإنتاج خلال تلك الفترة، كما أن أكثر من (40%) من الشركات الصغيرة تقلصت مبيعاتها وسرحت ما يقارب من (40%) من قوتها العاملة؛ مما سبب انتكاسة في معدل الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنَّ تلك الانتكاسة تلاشت نسبياً في العامين 2012 و2013؛ إذ كان الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً مقارنة بالسنوات التي سبقتها، وكان الاتجاه العام للاقتصاد اليمني والمشاركة في القوة العاملة ومواجهة البطالة في تحسن ثابت، ولو بشكل محدود(جوناثا، وآخرين، 2019، ص33).

وعلى المسار نفسه؛ شهدت الفترة من 2015– 2022 انحداراً شديداً في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وصل فيها إلى (–28,1) في العام 2015، وهي أدنى نسبة وصل إليها الناتج المحلي خلال سنوات فترة الدراسة؛ إذ سجل ما قيمته (37,73) مليار دولار فقط، وفي المقابل، شهد تحسناً طفيفاً في السنوات التي تلتها وصل إلى (–2,1– 1,5) في العامين 2021– 2022، أي: بما يعادل (18,84، و21,6) مليار دولار،

وبلغ معها نصيب الفرد منه (1488، و1025، و1017) دولاراً خلال السنوات المذكورة نفسها، وهي الفترة الأقل في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

إجمالاً، تُصنف اليمن ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض جداً في جميع سنوات فترة الدراسة، مقارنة بدول أخرى في العالم، لاسيما بعد العام 2015(صندوق النقد العربي، 2022، ص11)؛ إذ إنَّ متوسط دخل الفرد باليمن دون المتوسط العالمي بشكل كبير، كما هو موضح في الجدول رقم (6) الآتي:

جدول رقم(6): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن (تعادل القوة الشرائية) مقارنة بالمتوسط العالمي ودول أخرى خلال عامي 1993، 2018

المتوسط العالمي		كندا		الإمارات		تونس		اليمن	
1993	2020	1993	2020	1993	2020	1993	2020	1993	2020
5428	18381	5947	47569	5947	58466	4950	10382	1600	1931

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى: بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1996؛ صندوق النقد الدولي 2020.

تظهر بيانات الجدول السابق هشاشة الوضع الاقتصادي في اليمن مقارنة بغيره من البلدان الأخرى، ويكشف حجم التحديات الاقتصادية التي يواجهها المواطن اليمني، كما يُظهر المراحل المتأخرة جداً لرفاهية السكان مقارنة بدول أخرى، سواء على مستوى الإقليم العربي أم على المستوى العالمي (وزارة المالية، 2014، ص8–9)؛ وهو ما يجعل مسألة التنمية البشرية في اليمن تتأثر بالأزمات السياسية والحروب، وترضخ تحت وطأة الفقر والفاقة، التي يقضي معها المواطن اليمني حياته بحثاً عن متطلبات الحياة الأساسية.

رابعاً: معدل البطالة (unemployment rate)(*)

تشكل البطالة أحد التحديات الكبيرة للتنمية البشرية في اليمن، فمنذ العام 1990 شهدت اليمن ارتفاعاً في معدل البطالة ارتفاعاً كبيراً مقارنة بدول أخرى، وظل هذا الارتفاع مستمراً حتى العام 2022، عدا بعض السنوات التي جرى فيها معالجات حكومية مؤقتة، كما هو موضح في الجدول رقم (7) الآتي:

* معدل البطالة هو النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل من إجمالي "السكان النشطين"، ويشمل مفهوم "السكان النشطين" – وفق تعريف منظمة العمل الدولية –جميع الأشخاص الذين ما زالوا في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أم يبحثون عن عمل، وسواء كان عملهم مأجورا أم غير مأجور. (موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia).

جدول رقم(7): معدل البطالة في اليمن من إجمالي القوى العاملة لسنوات مختارة من الفترة 1990–2020

السنة	1990	2000	2005	2010	2015	2017	2019	2022
معدل البطالة (%)	12,3	11,60	12,20	12,80	17,90	18,50	17,40	17,50

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى: بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول السابق أن معدل البطالة ارتفع ارتفاعاً مفاجئاً في العام 1990، وصل فيها إلى (12,3%) مقارنة بنسبة(7%) قبلها، ويعود السبب في ذلك إلى أن دولة الوحدة –التي أُعلنت في تلك السنة بين الشطرين الشمالي والجنوبي– ورثت اقتصاداً متهالكاً من كلي الشطرين الشمالي والجنوبي، كما أنها واجهت ضغوطاً اقتصادية عقب موقفها من العراق في حرب الخليج الثانية؛ الأمر الذي أدى إلى قطع المساعدات والمعونات من الدول المانحة، والاستغناء عن (800) ألف من العمالة اليمنية في السعودية، وعودة ما يقارب من (220) ألف مغترب يمني من الصومال وإثيوبيا جراء تدهور الأوضاع في القرن الإفريقي(الشرفي، 2024، ص163– 164).

كما يوضح الجدول رقم (7) تحسناً طفيفاً وثباتاً –نوعا ما– في معدل البطالة منذ العام 1995؛ نتيجةً للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي(وزارة التخطيط، 2007، ص24، 25)، التي على إثرها وفرت الهيئة العامة للاستثمار فرص عمل بلغت (141) ألف فرصة عمل مباشرة في العام 2001، بالإضافة إلى ترخيص مشاريع استثمارية، وفتح الفرص لإنشاء مدارس وجامعات ومعاهد خاصة وتشجيعها(المؤسسة العربية، 2008، ص36)، وذلك بالتزامن مع ارتفاع قيمة صادرات النفط اليمني في العامين 2005، 2006؛ بسبب النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية(وزارة التخطيط، 2007، ص24، 25)، إلا أنَّ ذلك التحسن لم يدم طويلاً؛ بسبب الأزمة السياسية والاحتقان الذي كان بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، فقد عاود معدل البطالة في الارتفاع مرة أخرى؛ ليصل إلى (12,80%) من إجمالي القوى العاملة في العام 2010.

أما فترة ما بعد العام 2011، فقد شهد معدل البطالة تصاعداً متسارعاً؛ ليصل إلى (17,90%) في العام 2015، ثم إلى أعلى مستوياتها في العام 2017؛ نتيجةً لحالة

الحرب التي أدت إلى تراجع في الأداء الاقتصادي، وتوقف الإنتاج والتصدير، وتدمير وإغلاق الكثير من المؤسسات والشركات الاستثمارية، وتسريح عدد من موظفيها(جوناثا وآخرين، 2019، ص33)، ثم انخفض معدل البطالة بشكل بسيط في السنوات 2019–2022؛ نتيجةً لحالة الانفراجة الاقتصادية التي حدثت في هذه الفترة عقب إعلان الهدنة بين أطراف الحرب، بالإضافة إلى زيادة هجرة العمالة اليمنية إلى خارج الوطن؛ إذ بلغت نسبة المغتربين في الخارج (14) مليون يمني حتى نهاية العام 2022(الريامي، 2023)، كما أن اليمن مازالت تعتمد في تشغيل العمالة على الزراعة اعتماداً كبيراً وبالأساليب التقليدية، لاسيما في الأرياف؛ إذ تقدر نسبة العمالة في القطاع الزراعي بـ (76%) بحسب الأعوام 2016– 2018(الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، ص98).

والجدير بالذكر، أن معدل البطالة في اليمن من المعدلات المرتفعة جداً مقارنة بدول أخرى، سواء على المستوى العالمي أم على المستوى العربي، كما هو مبين في الجدولين رقم (8) الآتي:

جدول رقم(8): معدل البطالة في اليمن من إجمالي عدد السكان مقارنة ببعض دول الإقليم العربي لعامي 2009، و2018 (%)

المتوسط العالمي		المتوسط العربي		السعودية		الأردن		السودان		اليمن	
2009	2018	2009	2018	2009	2018	2009	2018	2009	2018	2009	2018
5,5	5,7	13,7	8,3	10,5	6,1	12,8	18,7	19,7	20	15	29,9

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، 2018؛ والأمم المتحدة– الإسكوا، رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات 2018.

يُلاحظ من الجدول السابق أن معدلات البطالة مرتفعة بصفة عام في دول الإقليم العربي عن المعدلات العالمية، إلا أنها أكثر ارتفاعاً في دول عربية معينة كاليمن والسودان؛ إذ تتميز هاتان الدولتان بالنمو السكاني المرتفع، وحالة الصراع السياسي والحروب المسلحة فيهما، التي أدت إلى استنزاف مواردهما الاقتصادية وتعطيل مسيرة البناء والتنمية فيهما.

خامساً: معدل الفقر(Poverty rate).

ارتبط الفقر في اليمن ارتباطاً وثيقاً بعامل الاستقرار السياسي، وما تبعه من تداعيات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تسببت الأزمات السياسية والصراعات المسلحة في تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض السنوات وتراجعه في سنوات أخرى منذ العام 1990؛ وهو ما انعكس على تردي الأوضاع الاقتصادية، وزيادة عدد الفقراء، كما هو موضح في الجدول رقم (9) الآتي:

جدول رقم(9): معدلات الفقر الوطني في اليمن لسنوات مختارة من الفترة 1990– 2020 (%)

1992	1996	1998	2000	2005	2009	2012	2015	2018	2022
28	61	41,8	39,4	34,8	42,8	54,5	76	78,8	75

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات: البنك الدولي، تقرير الفقر 2007؛ الجمهورية اليمنية– وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر 2001– 2015؛ الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016– 2018.

يُلاحظ في الجدول السابق أن معدل الفقر في اليمن مر بثلاث مراحل خلال السنوات المذكورة، هي: المرحلة الأولى، وهي مرحلة تصاعد مضطرد لمعدل الفقر من (28%) في العام 1992 إلى (61%) في العام 1996، والمرحلة الثانية، وهي مرحلة تراجع في معدل الفقر، وهي المرحلة التي شهدت فيها اليمن استقراراً سياسياً وبدأت الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي منذ العام 1995؛ إذ انخفض معدل الفقر في هذه المرحلة إلى (41,8%) في العام 1998، و(34%) في العام 2005(مجلس الشورى اليمني، 2001، ص28)؛ مع ارتفاع طفيف في العام 2009؛ نتيجةً لحالة الأزمة السياسية التي نشبت بين المكونات السياسية اليمنية بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام 2006، أمَّا المرحلة الثالثة فقد بدأت عقب أحداث فبراير 2011، التي تسببت في زيادة عدد الفقراء إلى أكثر من نصف السكان؛ إذ بلغت نسبة الفقر (54,5%) تقريباً من إجمالي عدد السكان في العام 2012؛ لتصل إلى نسبة مرتفعة جداً لم تشهدها اليمن من قبل بعد العام 2015؛ نتيجةً لحالة الحرب على اليمن، وتمثل معدلات الفقر في اليمن من أعلى المعدلات على مستوى العالم؛ إذ وصلت إلى (76%،

78,8%، 75%) في الأعوام 2015، و2018، و2022، كما أنها تمثل النسبة الأعلى على مستوى دول الإقليم العربي(انظر: صندوق النقد العربي، 2018، ص33).

وإجمالاً لما سبق من تحليل لمؤشرات التنمية البشرية، يتضح وجود أثر قوي ومباشر للتذبذب في الاستقرار السياسي على أداء هذه المؤشرات، وقد رصد مؤشر التنمية البشرية(*) اليمن في قائمة دول العالم ذات التنمية البشرية المنخفضة خلال الفترة 1990– 2022، مع تباين بسيط من سنة إلى أخرى، مؤكداً العلاقة الطردية بين الأداء التنموي ودرجة الاستقرار السياسي، كما هو مبين في الجدول رقم (10) الآتي:

جدول رقم(10): وضع اليمن في مؤشر تقرير التنمية البشرية لسنوات مختارة من الفترة 1995–2022

السنة	1995	2000	2006	2009	2011	2014	2016	2019	2022
عدد الدول في قائمة المؤشر	137	173	177	182	187	188	188	189	191
مرتبة اليمن عالمياً	148	144	150	140	154	154	168	177	186

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير مؤشر التنمية البشرية للسنوات المذكورة في الجدول.

تُظهر بيانات الجدول السابق أن مؤشر التنمية البشرية بدأ بالتحسن تدريجياً منذ العام 1995؛ حيث احتلت اليمن فيه المرتبة (148) من بين (174) دولة في العام 1995؛ ثم وصلت إلى المرتبة (144) في العام 2000. بعد ذلك، بدأ المؤشر يتأرجح صعوداً وهبوطاً خلال السنوات 2006– 2010، ليصل إلى المرتبتين (154، 160) من بين (187، 188) دولة، والمرتبة الأخيرة على مستوى دول الإقليم العربي في العامين 2011، 2014 (تقرير التنمية البشرية، 2011، 2014).

كما سجلت الأعوام 2016– 2022 انخفاضاً حاداً في مؤشر تقرير التنمية البشرية في اليمن –كما هو مبين في الجدول رقم (10)– ويعود ذلك إلى بعض التحديات التي واجهتها التنمية البشرية، في ظل الحرب الدائرة منذ العام 2015. ويعني هذا أن اليمن تراجعت (43) مركزاً خلال ست سنوات، منذ العام 2009، وهو تراجع يُعبر عن منحدر

* يصدر تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُعبر عن مقياس وضعته منظمة الأمم المتحدة لقياس رفاهية شعوب العالم بواسطة مجموعة من المؤشرات الفرعية، أبرزها: متوسط العمر المتوقع للفرد، ومستوى التعليم، والأمية، والمستوى المعيشي، وغيرها(انظر: تقرير التنمية البشرية، 1990).

خطير للتنمية البشرية، بما يُقدر بعشرين سنة إلى الوراء –بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي–؛ وذلك نتيجةً للأوضاع الكارثية التي خلفتها الحرب على اليمن، وبحسب التقرير يُحتمل أن تتراجع التنمية البشرية في اليمن (40) سنة إلى الوراء في حال استمر الوضع على ما هو عليه حتى العام 2030(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2019)، في ظل مجموعة من التحديات التي واجهت التنمية البشرية في اليمن، وأبرزها(وزارة التخطيط، 2020، ص2): ارتفاع نسبة وفيات الأمهات، وانخفاض القوى العاملة الماهرة، وارتفاع عدد المعرضين للمخاطر، وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وانخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور، وتراجع الوضع التعليمي والصحي.

الخاتمة.

شهدت اليمن عدداً من التقلبات السياسية، والتحولات السياسية الجذرية، وما صاحب ذلك من أزمات سياسية وحروب أهلية، أثرت في استقرار النظام السياسي، وبالتالي في مستوى التنمية البشرية؛ حيث أثبتت الدراسة وجود أثر مباشر وقوي للاستقرار السياسي في مؤشرات التنمية البشرية، وكشفت عن الارتباط الطردي والارتباط المرحلي بين المتغيرين. وهذا ما أكدته دراسات سابقة، سواء كانت دراسات يمنية كدراسة الصلوي (2022) أو دراسات إقليمية مشابهة لوضع اليمن كدراسة السرحان (2015) التي أجريت عن تأثير الصراع في العراق؛ حيث تباينت مستويات التنمية تبعاً لمدى الاستقرار السياسي في اليمن خلال فترة الدراسة (1990– 2022)، وذلك كالتالي:

1- المرحلة 1990– 1994، وهي المرحلة التي شهدت فيها مؤشرات التنمية البشرية نمواً بسيطاً ثم تراجعاً نسبياً؛ نتيجة لإعلان الوحدة اليمنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي في العام 1990، وما ترتب عليها من ضغوطات اقتصادية، وخلافات سياسية بين شركاء الوحدة، مما آل إلى حرب أهلية في العام 1994.

2- المرحلة 1995– 1998، وهي المرحلة التي شهدت فيها مؤشرات التنمية البشرية تحسناً ملحوظاً؛ نتيجة لحالة الاستقرار السياسي عقب انتهاء الحرب الأهلية، وبالتزامن مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري الذي أعلنته الحكومة.

3- المرحلة 2006– 2010، وهي المرحلة التي تراجعت فيها مؤشرات التنمية البشرية تراجعاً نسبياً؛ نتيجة الخلافات السياسية الحادة التي طرأت على المكونات السياسية عقب الانتخابات النيابية والرئاسية في العام 2006، والتي وصلت إلى مرحلة الاحتقان السياسي حتى العام 2010.

4- المرحلة 2011– 2015، وهي المرحلة التي انحدرت فيها مؤشرات التنمية البشرية بشكل واضح؛ إثر الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط النظام، والتغييرات التي طالت نظام الحكم، والتي تسببت بحالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي.

5- المرحلة 2015– 2022، وهي المرحلة الأسوأ والكارثية لمؤشرات التنمية البشرية في اليمن؛ نتيجة لحالة الحرب التي شهدتها اليمن، والتي استمرت ثماني سنوات، مما تسبب في انقسام جغرافي وسياسي، أدى إلى تفكك المنظومة السياسية والاقتصادية وانهيارها.

ووفقاً لما سبق في الدراسة، فقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

1- تحقيق فرضية الأثر الطردي والارتباط المرحلي: أثبتت الدراسة وجود أثر مباشر وعلاقة طردية قوية بين الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية البشرية. وقد تأكد هذا الأثر عبر تطابق مسار مؤشرات التنمية (تحسناً أو تراجعاً) مع طبيعة المحطات السياسية والاستقرار المرحلي في كل مرحلة زمنية، مما يؤكد أن الاستقرار السياسي هو محدد رئيسي لمستوى التنمية البشرية.

2- تصنيف اليمن التنموي: اتسمت التنمية البشرية في اليمن بمستواها المنخفض بشكل ثابت والمنخفض جداً في السنوات الأخيرة بعد عام 2015، مقارنة بالدول الأخرى من العالم خلال فترة الدراسة 2015– 2022، مما يؤكد الإخفاق في تحقيق الأهداف التنموية نتيجة لتتالي الأزمات.

3- دلالة نقص البيانات: تعبر البيانات الناقصة أو غير المتوفرة في الجداول الموضحة لمؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2017– 2022، عن مؤشر للتدهور المؤسسي الحاد الذي طال التنمية البشرية في اليمن. حيث إن غياب الأرقام في تلك السنوات كان ناتجاً عن غياب النظام السياسي الفاعل عن إدارتها والاهتمام بها؛ نتيجة لحالة الحرب والانقسام السياسي والمؤسسي التي شهدتها تلك الفترة.

4- دور العوامل الخارجية: مثَّلت الخلافات والصراعات المتصاعدة بين المكونات السياسية اليمنية بوابة مفتوحة لتدخل فاعلين إقليميين ودوليين في الشأن اليمني، والتي كان لها الدور الأبرز في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي وتأبيدها.

5- تفاوت الأثر على مؤشرات التنمية البشرية: لم يكن الأثر الناتج عن عدم الاستقرار السياسي موحداً، بل اتسم بالتفاوت؛ إذ سجلت مؤشرات: الناتج المحلي الإجمالي والفقر والبطالة، الانحدار الأشد والأسرع خلال سنوات تراجع الاستقرار السياسي، خاصة بعد 2011، و2015، بينما أظهرت مؤشرات التعليم والصحة (مثل معدل القراءة والكتابة والتحسن الأولي في وفيات الأطفال قبل 2015 مقاومة نسبية قبل أن تتدهور بشكل حاد تحت وطأة انهيار الإنفاق الحكومي والحرب.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة صاني القرار السياسي بالآتي:

1- ضرورة ترميم وإصلاح المؤسسة الدستورية بصفتها السبيل الوحيد لإعادة بناء الثقة وضبط العلاقة بين جميع المكونات اليمنية، وبالتالي تحصين النظام من التقلبات التي تعمق الأثر السلبي على التنمية؛ ويجب أن يكون الإصلاح الدستوري نقطة ارتكاز لبناء عقد اجتماعي جديد.

2- العمل الجاد على تحييد قطاع الخدمات (الصحة والتعليم) والمؤسسات الاقتصادية الحيوية (مثل البنك المركزي) عن التجاذبات السياسية والصراع الجغرافي؛ لضمان الحد الأدنى من الاستدامة التنموية وتقليل الأثر المدمر للصراع على حياة المواطنين.

3- توجيه التمويلات (الداخلية والخارجية) نحو الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والتدريب المهني والصحة) كأولوية قصوى، نظراً لتراجع اليمن إلى مستويات "التنمية المنخفضة جداً" وارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية.

4- إعداد خطط إنعاش اقتصادي عاجلة تركز على توليد فرص العمل في القطاعات غير النفطية مثل الثروة الزراعية والسمكية، لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة جداً، والحد من الهجرة الخارجية للكوادر الماهرة.

5- ضرورة تفعيل مراكز البحوث والمعلومات في المؤسسات الحكومية المختلفة، وتوفير الدعم الفني اللازم للجهاز المركزي للإحصاء بشكل خاص؛ لتشخيص واقع التنمية البشرية في اليمن بشكل سليم، وتجاوز مشكلة نقص وتضارب البيانات التي ظهرت بوضوح في سنوات الصراع الأخيرة، مما يخدم متخذ القرار بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات تنموية مستنيرة.

قائمة المراجع والمصادر:

- أبو طالب، حسن. (1994). الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الإسكو، الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2018). رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات: تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مقر الأمم المتحدة، بيروت.
- الإسكوا، الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2015). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2015.
- الأمانة العامة للحوار– الجمهورية اليمنية. (2014). وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2013/3/8– 2014 /1/11، على الرابط: https://www.mofa-ye.org/Pages
- الأوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) . (2012). خطة الاستجابة الإنسانية لليمن.
- الأوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية). (2019). نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2019). حول تأثير الحرب على التنمية في اليمن. تقرير على الرابط: https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للسنوات: 1990، 2011، 2021، 2022.
- البنك الدولي. (2021). اليمن: عرض عام. تقرير على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview
- الجهاز المركزي للإحصاء– الجمهورية اليمنية.(2018). مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية 2016– 2018، صنعاء.
- جوناثا، دي وآخرين. (2019). تقييم تأثير الصراع في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، صنعاء.
- الدرمكي، علي بن سليمان. (2012). التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981– 2012، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمَّان.
- دستور الجمهورية اليمنية، 2001.

– الريامي، زايد. مقابلة مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 3 يوليو 2023. على الرابط: https://www.saba.ye/ar/news3249747.htm

– السرحان، حسين أحمد دخيل. (2015). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003. العراق: مجلى أهل البيت (العدد18).

– الشرفي، محمد أحمد علي مسعد. (2021). المفاوضات الدبلوماسية ودورها في إدارة الأزمات السياسية الدولية: دراسة حالة الأزمة السياسية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة. صنعاء: الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا.

– الشرفي، محمد أحمد علي مسعد. (2024). الصراع الإقليمي وأثره على القيم السياسية في اليمن وعلاقتها بالتنمية 1990– 2022، أطروحة دكتوراه غير منشوره. صنعاء: جامعة صنعاء.

– الصلوي، ياسر حسن. (2022). الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014. تعز: مجلة الآداب، جامعة تعز، اليمن.

– صندوق النقد العربي. (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، و2018.

– صندوق النقد العربي. (2022). تنافسية الاقتصادات العربية 2022.

– الطويل، ناصر محمد. (2009). الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن. مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء.

– فوزي، حسن محمد. (2017). تطورات الأزمة اليمنية. مجلة آفاق عربية، العدد الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، بغداد، العراق.

– الكبسي، أحمد. (2015). العدوان يفاقم الأمية على الرغم من جهود الحد منها (مقال). موقع الشبكة اليمنية لأخبار التعليم، 2024، على الرابط: https://www.ymnedunews.net/

– اللجنة الوطنية للمرأة– الجمهورية اليمنية. (2022). تقرير وضع المرأة في اليمن 2022.

– مجلس الشورى– الجمهورية اليمنية. (2001). تقرير تنمية القوى العاملة.

– المجلس الوطني للسكان– الجمهورية اليمنية. (2020). تقرير حالة سكان اليمن.

– مجموعة الأزمات الدولية. (2001). تقرير رقم 114 حول الشرق الأوسط: نقطة الانهيار– قضية اليمن الجنوبي.

– المركز الوطني للمعلومات– الجمهورية اليمنية، على الرابط: https://yemen-nic.info/sectors/health/.

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

– مسعد، نيفين. (1988). الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.
– المقطري، عدنان ياسين. (2018). مآلات التدخل العسكري في اليمن وانسداد أفق المفاوضات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2008). مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
– موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن. (2015). قرارات مجلس الأمن. على الرابط: www.osesgy.unmissions.org.
– وزارة التخطيط والتعاون الدولي– الجمهورية اليمنية(2007). التقرير الاقتصادي النصف سنوي لسنة 2007.
– وزارة التخطيط والتعاون الدولي– الجمهورية اليمنية. (1996). الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996– 2000.
– وزارة التخطيط والتعاون الدولي– الجمهورية اليمنية. (2000). الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001– 2005.
– وزارة التخطيط والتعاون الدولي– الجمهورية اليمنية. (2020). المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد52.
– وزارة التربية والتعليم– الجمهورية اليمنية. (2003). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003– 2015.
– وزارة العدل وحقوق الإنسان اليمنية (صنعاء). التقرير الوطني العاشر 2025: آثار العدوان الأمريكي البريطاني الصهيوني السعودي الإماراتي على اليمن، 26 مارس 2015– 26 أبريل 2025.
– وزارة المالية– الجمهورية اليمنية. (2014). البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة 2014.
– اليساني، علي عبدالله محمد. (2015). دراسة اقتصادية لقياس أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة 1990– 2012. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد2. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة.